ميزات ساعات العمل المأجور وغير المأجور لدى المرأة والرجل وقيمته المالية في الأسرة السورية
دراسة ميدانية تحليلية مقارنة في المنطقة الجنوبية من سورية

أ.د. ريمون المعلولي
جامعة دمشق - كلية التربية

الملخص

تركزت أهداف البحث في النقاط الآتية:

- تعرف مقدار العمل المأجور المبذول من قبل المرأة والرجل وقيمته المالية.
– تعرف مقدار العمل غير المأجور (المنزلي وغير المنزلي) للأسرة وقيمته المالية المقدرة.
- حساب مقدار العمل (المأجور وغير المأجور) لكل من الرجل والمرأة وقيمته المالية الإجمالية.

مجتمع البحث: الأسر المقيمة في محافظات المنطقة الجنوبية من الجمهورية العربية السورية.

تكونت العينة من (120) أسرة تم سحبها بطريقة عرضية من المحافظات الجنوبية الغربية من سورية. وتم اتباع المنهج الوصفي التحليلي، والمقارن، وباستخدام أداتي البحث: بطاقة الرصد والمقابلة الشخصية شبه المقننة ثم جمع البيانات، وقد خضعت الأداتان لإجراءات الصدق والثبات المعروفة.

أفادت نتائج البحث:

* بأن متوسط ساعات العمل المبذول داخل المنزل وخارجه من قبل الرجل بلغت (7.84 ساعة يومياً) بلغت قيمتها (المأجورة) و(المقدرة) (18643ل.س شهرياً). مقابل (9.4 ساعة يومياً) للمرأة بلغت قيمتها المنظورة (المأجورة) وغير المنظورة (المقدرة) (26344 ل.س شهرياً).

* يزداد الوقت الذي تخصصه المرأة لأداء العمل (غير المأجور) طرداً مع تقدمها بالعمر، وأن المرأة المتعلمة وخصوصاً الجامعية، وكذلك العاملة خارج المنزل (بأجر) تبذل وقتاً أقل مما تبذله باقي النساء في الأعمال ذاتها.

* وجود علاقة طردية بين مدة عمل المرأة في المنزل وعدد أفراد أسرتها. فيما العلاقة كانت عكسية بين وجود الأجهزة المنزلية الميسرة لعملها ووقت ذلك العمل، وتبين أن عمل الرجال في المنزل لا يتغير ارتباطاً بمستوياتهم التعليمية.

* تبين أن إجمالي الوقت المبذول من جانب المرأة لأداء العمل المأجور وغير المأجور(المقدر) معاً أكبر مما يبذله الرجل، وكانت الفروق بين المتوسطين دالة ولصالح المرأة.

وكذلك كانت الفروق دالة ولمصلحة المرأة بين متوسطي القيمة المالية الإجمالية عن العمل المأجور والمقدر معاً المبذول من جانب كل منهما.

اقترح الباحث:

- تطوير المناهج التعليمية بما يحسن من النظرة إلى المرأة ويكرس المساواة الفعلية بعيداً عن الصورة النمطية السائدة واستبدالها بمفاهيم النوع الاجتماعي.

- تعبئة المؤسسات الحكومية ذات العلاقة والمنظمات غير الحكومية والتنظيمات المحلية من أجل التوعية بحقوق المرأة من خلال وضع برامج ترويجية لذلك.

- تفعيل الدور التوعوي لوسائل الإعلام ليؤدي دوره التنموي من خلال غرس قيم العدالة وتكافؤ الفرص، والتأكيد على مبدأ الشراكة بين الرجل والمرأة في الأعمال المنزلية والحقلية.

أولاً- المقدمة:

المرأة عصب أسرتها، وركيزة أساسية في المجتمع وبصورة خاصة المحلي، فهي راعية المرضى والمسنين والراعية الأساسية للجيل المقبل. وغالباً تمارس الأنشطة (الخدمية والاقتصادية والتربوية...) من جميعها دون وجود سياسات وقوانين ومؤسسات وخدمات وترتيبات أسرية داعمة، ومع عدم وجود تكنولوجيات موفرة للوقت، مما يزيد من أعباء المرأة، ويحرمها من حقوقها.

ونتيجة لازدياد الفقر في كثير من البلدان النامية نتيجة لتبنيها نُهج اقتصاد السوق وهو ما يُعرف بإعادة هيكلة الاقتصاد" في فترة الثمانينات من القرن الماضي ازدادت الأعباء التي تتحملها النساء، فمن أجل التعويض عن الخسارة في دخل الأسرة قامت النساء بزيادة إنتاجهن لأغراض الاستهلاك المنزلي، والعمل ساعات أطول، والنوم ساعات أقل، وغالباً تناول وجبات غذاء أقل.

وتشير الدراسات الحديثة أنه لو أخذنا العمل المؤدى بلا أجر والعمل غير الرسمي فقط بالحسبان لوجدنا أن الوقت الذي تقضيه النساء في النشاط الاقتصادي مشابه لوقت الرجال في المناطق متقدمة النمو والمناطق النامية (UNHPA، 1994 ص 19).

تتجاهل النُهج الاقتصادية التقليدية، وكذلك البرامج الإنمائية التقليدية، إلى حد كبير الإسهامات الاقتصادية التي تقدمها المرأة. - ونخص التجاهل الكلي للقيمة الاقتصادية لعملها المنزلي والمحلي غير المأجور- إِذْ " لا تظهر" في الحسابات القومية وفي الإحصاءات السكانية، على الرغم من قيمتها الإنتاجية والاجتماعية الواضحة.

ويرى خبراء الأمم المتحدة أن من أسباب تجاهل القيمة الاقتصادية لعمل المرأة غير المأجور أن أنشطة المرأة تكون عادة مركزة في الزراعة صغيرة النطاق. وفي القطاع غير الرسمي، وفي المنازل وهي في مجالات ما زالت البيانات فيها تتسم بقصور معروف، فضلاً عن أن إسهام النساء يبقى غير ظاهر في الإحصاءات بسبب القيمة القليلة التي تنسب لما يؤدينه من عمل.

إن تجاهل قيمة العمل غير المأجور الذي تؤديه المرأة في المنزل أو في الأنشطة الاقتصادية الأسرية المدرة للدخل سواء عبر عدم الاعتراف بها أصلاً أو من خلال تبخيس قيمتها يتطلب علاجاً جوهريا" هو حساب إسهامها في التنمية وفي الرعاية الاجتماعية العامة حساباً دقيقاً. إذ لو حسبت قيمة أعمال النساء بشكل أوفى، لاتضح وزن المرأة الكبير في عملية التنمية. وللقيام بذلك، يلزم اعتماد نُهج جديدة وإعداد بيانات أفضل تتعلق بالتنمية، تكون محسوبة على أساس التقسيم الجنسي (ذكر وأنثى). وهنا تبرز الحاجة إلى إعادة تصميم تعدادات السكان الوطني ولاسيما عمليات المسح الزراعي. (مشروع الأمم المتحدة،2005، ص87).

إن الاعتراف بقيمة عمل المرأة غير المأجور سواء أكان عملاً منزلياً أم غير منزلي ضرورة لتمكين المرأة، وبقدر ما يؤكد مفهوم التنمية المستدامة على القدرة من أجل إحداث التغيير الاجتماعي، يؤكد في الوقت نفسه على القدرة على إحداث التغيير الاقتصادي. مثلاً، لقد أثبتت دراسات متعددة أن ارتفاع المستوى التعليمي عند الإناث يخفض الفروق في توزيع الدخل ضمن العائلات، كما أنه يخفض معدل الخصوبة وبالتالي معدل التزايد السكاني. أما توسع التعليم الأساسي في بلدٍ ما فإنه يرفع سوية المناقشات حول القضايا العامة. (UNFPA، 2005ص 12).

فالغاية الأعلى للتنمية كما يرى صن (Sen,1999) في كتابه "التنمية حرية" هي الوصول إلى الحد الأقصى من تحقيق إمكانيات الناس، أي حريتهم في أن يعيشوا نوع الحياة الذي يقدرونه، والذي لديهم من الأسباب ما يدعوهم إلى تقديره"

إن انعدام المساواة بين الرجال والنساء يؤدي إلى ضياع فرص المشاركة بينهما ويحول دون تحقيق الكسب المتبادل.

ثانياً- المشكلة التي يثيرها البحث:

حققت المرأة السورية العاملة بأجر[1] جملة من المكاسب، منها حصولها على العلاوات الحكومية وعلاوات الدعم شأنها شأن الرجل من دون تمييز سواء أكانت متزوجة أم عازبة.

كما تمنح المرأة الموظفة أو المستخدمة أو العاملة في إدارات الدولة ومؤسساتها وغيرها من جهات القطاع العام التعويض العائلي عن أولادها في حال كانت أرملة أو مطلقة، أو إذا كان الرجل لا يتقاضى التعويض العائلي من خزينة الدولة أو من الجهات العامة أو أية جهة أخرى، وتستطيع المرأة توريث راتبها التقاعدي لأولادها. (تقرير التنمية البشرية سورية 2004 ص 154).

يُصنف دليل المهن السوري العاملين وفقاً لطبيعة الأعمال التي يمارسونها كمهن "البيع والزراعة والصناعة والخدمات والمهن الفنية والتخصصية وأعمال الكتابة، ومهن الأعمال الهندسية المساعدة...). ولا توجد بينها "أعمال منزلية".

وعلى ذلك تنخفض معدلات قوة العمل في المجتمع، ومعدلات المشتغلين فيه. وعادة ما يعزو الاقتصاديون أسباب انخفاض تلك المعدلات إلى ضعف مشاركة المرأة في الحياة الاقتصادية.

ففي دراسة لوزارة الزراعة (2008) شكلت النساء في العمالة الأسرية غير المأجورة 37% من إجمالي العمالة النسائية الريفية، وتصل نسبة النساء في العمالة الأسرية غير المأجورة أقصاها في دير الزور 67% وفي حلب 52% وفي الرقة 49% والحسكة 47% وحماة 46%. (وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي، 2008).

وفي حقيقة الأمر، إن تحليل العمل (غير المأجور) الذي تمارسه المرأة، داخل المنزل أو خارجه، يفيد بأنها تمارس جميع الأعمال والمهن، فالمرأة تمارس ومن دون أجر

(1) العامل في القانون السوري: "كل شخص طبيعي يعمل لدى صاحب عمل لقاء أجر مهما كان نوعه وتحت سلطته وإشرافه. (المرسوم التشريعي رقم 17 تاريخ 3/29 /2010)

الأعمال التربوية- التعليمية وكذلك الصناعية (الطبخ والغزل والحياكة وصنع الملابس للأولاد...) والأعمال الزراعية (تربية الطيور والأبقار ورعايتها وزراعة الخضار وجنيها...) والخدمية (تنظيف الثياب وكيها وتنظيف البيت والمطبخ)، والرعائية (الصحية والنفسية والعاطفية....)، فضلاً عن دورها الإنجابي الذي لا يضاهيه عمل آخر. ففي المنزل تتكثف كافة الأنشطة الاقتصادية الاجتماعية والإنسانية، وبصورة خاصة في المجتمعات التي لم يبلغ بعد فيها التطور الاقتصادي والتقني مرحلة متقدمة.
وقد أدرك واضعو تقرير التنمية البشرية في سورية (2004) "بأن قدراً كبيراً من العمل الذي تقوم به المرأة لا يظهر في الحسابات القومية وفي المسوحات الإحصائية السكانية...وفي الغالب الأعم تواجه المرأة السورية مأزقاً شديداً بتبخيس قيمة عملها، والحط من مساهمتها في التنمية". (هيئة تخطيط الدولة، 2004،ص 154).
إن عدم الاعتراف بالقيمة المالية للعمل الذي تؤديه المرأة في المنزل وخارجه يضع المجتمع في مواجهة مع أحد أبرز حقوق المرأة (الاعتراف بقيمة عملها غير المأجور) ويتحمل تبعات نتائج عدم إنصافها الأمر الذي يولّد أضراراً كثيرة تلحق بالمرأة أولاً والمجتمع ثانياً.
الأمر الذي يدفع الباحث لتقصي واقع عمل المرأة السورية غير المأجور وحساب قيمته الاقتصادية ومقارنته بقيمة عمل الرجل والوصول إلى نتائج تتصل بميزان العمل في الأسرة. ويمكن تلخيص المشكلة من خلال السؤال الآتي:
ما ميزان ساعات العمل المأجور وغير المأجور لدى المرأة والرجل وقيمته المالية في الأسرة السورية؟
ثالثاً – أهداف البحث: يهدف البحث إلى بلوغ الأهداف الآتية:
1/3- تعرف مقدار العمل المأجور المبذول من قبل كل من المرأة والرجل وقيمته المالية:
1/1/3- تعرف مقدار العمل المأجور لكل من الرجل والمرأة (عدد ساعات العمل)

2/1/3- تعرف القيمة المالية (الأجر) للعمل المأجور لكل من الرجل والمرأة.

2/3– تعرف مقدار العمل غير المأجور (المنزلي وغير المنزلي) للأسرة وقيمته المالية المقدرة:

1/2/3 - مقدار العمل المبذول من دون أجر في المنزل وخارجه (مقدراً بالساعات).

2/2/3- تعرف القيمة المالية للعمل المبذول من دون أجر (مقدرة بالليرات السورية).

3/2/3- تحديد نصيب كل من يسهم بميزان العمل غير المأجور: من حيث الوقت والقيمة المالية المقدرة.

3/3- حساب مقدار العمل (المأجور وغير المأجور) لكل من الرجل والمرأة وقيمته المالية الإجمالية.

1/3/3- حساب إجمالي ساعات العمل المبذول (المأجور وغير المأجور) من قبل كل من المرأة والرجل.

2/3/3 – حساب نصيب كل من المرأة والرجل من الدخل الإجمالي الناجم عن العمل المبذول (المأجور والمقدر).

رابعاً- الفرضيات:

1. توجد علاقة ارتباط دالة عند مستوى (0.05) بين ساعات عمل النساء غير المأجور وأعمارهن.
2. توجد علاقة ارتباط دالة عند مستوى (0.05) بين ساعات عمل النساء غير المأجور ومستوياتهن التعليمية.
3. توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (0.05) بين متوسطات ساعات عمل النساء غير المأجور تبعاً للحالة العملية.
4. توجد علاقة ارتباط دالة عند مستوى (0.05) بين ساعات عمل النساء غير المأجور وعدد غرف المسكن.

5. توجد علاقة ارتباط دالة عند مستوى (0.05) بين ساعات عمل النساء غير المأجور وعدد أفراد الأسرة.

6. توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (0.05) بين متوسطات ساعات عمل النساء غير المأجور بحسب متغير الأجهزة المنزلية.

7. توجد علاقة ارتباط دالة عند مستوى (0.05) بين ساعات العمل غير المأجور للرجل ومستواه التعليمي.

8. توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (0.05) بين متوسطات ساعات العمل (المأجور وغير المأجور) للنساء بحسب المستوى التعليمي.

9. توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (0.05) بين متوسطات ساعات العمل الإجمالية المأجور و غير المأجور (المقّدر) لكل من المرأة والرجل.

10. توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (0.05) بين متوسطات قيمة العمل الإجمالية(المأجور والمقدّر) لكل من الرجل والمرأة.

خامساً- المصطلحات:

1- العمل غير المأجور: هو العمل الذي ينتج سلعاً أو خدمات لكن من دون أجر. ويشمل العمل المنزلي والإنتاج المعيشي والإنتاج غير المأجور لمواد السوق، بحيث لا يخلط بينه وبين "العمل العائلي غير المأجور". (الكسندر، 2000، ص47).

- **التعريف الإجرائي للعمل غير المأجور**: الجهد المبذول في المنزل أو خارجه من قبل أفراد الأسرة أو بعضهم بقصد تأمين سبل المعيشة اليومية للأسرة كـ (صنع الطعام، والتنظيف، والغسيل، والترتيب الرعاية والتعليم..وإدارة الاقتصاد المنزلي...) من دون أجر أو مقابل مالي أو عيني عنه.

2- القيمة المالية للعمل غير المأجور: هي القيمة المالية المقدرة (غير المنظورة) من قبل الباحث عن الأعمال التي تتم مزاولتها داخل المنزل وخارجه.

3- العمل المأجور: الجهد المبذول مقابل أجر نقدي أو عيني، وينتج سلعاً وخدمات معدة للتداول في السوق (المكتب المركزي للإحصاء، 2010)

- **التعريف الإجرائي للعمل المأجور**: الجهد المبذول الذي يتلقى العامل عنه أجراً، سواء بُذل في المنزل أو خارجه.

- **ميزان ساعات العمل**: حصيلة العمل المبذول من قبل كل من المرأة والرجل، سواء كان عملاً مأجوراً أو غير مأجور، مقدراً بالوقت والقيمة المالية، والمقارنة بينهما.

سادساً- متغيرات البحث: مكان الإقامة، والعمر، والمستوى التعليمي، والحالة العملية، وعدد أفراد الأسرة، وحالة المسكن (عدد الغرف) وتجهيزاته.

سابعاً- الدراسات السابقة:

قليلة هي الدراسات العلمية في سورية التي تناولت العمل غير المأجور الذي تمارسه المرأة، سواء في المنزل أو خارجه. فغالباً ما تم تناول هذا الموضوع عبر مقالات ومحاضرات ذات طابع نظري لا تستند إلى المعطيات الرقمية والإحصائية والمسوح الميدانية. نذكر منها مقال نُشر عام 2000 بعنوان "تدعيم دوري المرأة المنزلي والاقتصادي" لهدى زريق (زريق،2000، عن الإنترنت)، ومحاضرة لدعد موسى بعنوان "دور أطراف الإنتاج الثلاثة في تذليل المعوقات التي تواجه المرأة العاملة في ممارسة نشاطاتها المختلفة" وذلك في ندوة "مساهمة المرأة العربية في الحياة الاقتصادية والعمل النقابي والخدمات الاجتماعية وأهمية تذليل المعوقات التي تعترضها" في دمشق 19-24 نيسان2003 (موسى، 2003، عن الإنترنت).

وسوف يتم عرض ما توافر من مسوح ودراسات تلتقي مع البحث الحالي:

1- وزارة الزراعة (1998) مسح القوة العاملة بالعينة.

والهدف من المسح الوقوف على واقع قوة عمل المرأة الريفية السورية وخصائصها بغية رسم سياسات تتصل بتمكينها اقتصادياً.

1- أفاد المسح بأن نسبة العاملات من الإناث في قطاع الزراعة والصيد والحراج بلغت 46% عام 1998، أما نسبة العاملين من الذكور فقد انخفضت من 23% إلى 20%. ويشير هذا إلى توجه نحو تأنيث العمل في الزراعة.

2- يشير التقسيم النوعي للعمل بين الجنسين في الزراعة إلى أن النساء مسؤولات بالكامل عن الاعتناء بالحيوانات والدواجن باستثناء الرعي حيث للذكور حصة فيه (37.5%). أما بالنسبة للإنتاج الزراعي، حيث تسهم الإناث في جميع مراحله، فإن إسهامهن الرئيسي هو في التعشيب وجني المحاصيل. في حين تختفي النساء من التسويق (0.5% فقط من الحالات). وإضافة إلى ما ورد أعلاه فالإناث مسؤولات عن معظم الأعباء المنزلية. إذ إنهن مسؤولات بالكامل عن تنظيف المنزل والاهتمام بالأطفال، وجمع الحطب للوقود في 56% من الأسر، وصنع الخبز في 77% من الأسر، ... إلخ. في حين تكون السيادة للذكور (الآباء والأبناء) في أداء وظيفة التسويق (في 91 من الأسر).

3- ينقسم مالكو الأراضي حسب النوع الاجتماعي على النحو التالي: 95% ذكور و5% إناث. أما المستأجرون الذين لا يملكون أرضاً فيشكلون 7% من مجمل الحائزين وهم ينقسمون حسب النوع الاجتماعي إلى 93% ذكور و7% إناث.

4- مالكو الآلات الزراعية من الذكور على العموم (99%). ولا تملك إلا 11 امرأة آلاتٍ زراعية. 9 منهن يمتلكن جرارات.

2- دراسة الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2000): "واقع وآفاق المشروعات النسوية الصغيرة في الأراضي الفلسطينية".

على المستوى المحلي الفلسطيني، تُعدّ المشروعات الصغيرة العمود الفقري لاقتصاد الضفة الغربية وقطاع غزة، إلى حد أنه لا يوجد أشكال أخرى مميزة عدا المشروعات الصغيرة، وذلك لطبيعة الظروف السياسية والاقتصادية التي تتميز بها الأراضي الفلسطينية من غيرها من المناطق في المنطقة بشكل عام.

وعلى الرغم من هذا، مازال إسهام المرأة الفلسطينية في المشروعات متدنياً ولا يتناسب مع حجم ودورها في عملية التنمية في الضفة الغربية وقطاع غزة. فقد بلغت نسبة المشاركة الرسمية للمرأة في القوة العاملة الفلسطينية 12% فقط، مما يعكس عدم إنصاف المرأة من جهة وخسارة الاقتصاد الوطني نتيجة غياب عمالة المرأة من جهة أخرى.

وقد فُسر تدني نسبة مشاركة المرأة الفلسطينية في القوى العاملة في أن عمل المرأة في القطاع المنزلي والقطاع غير المنظم ولاسيما القطاع الزراعي لا يتم احتسابه لكونه في الغالب غير مدفوع الأجر، علماً أن هذه القطاعات تشكل الجانب السائد لعمل المرأة الفلسطينية. وحسب بيانات دائرة المرأة والرجل في دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، فإن قطاع الخدمات هو أكثر القطاعات استيعاباً لعمالة النساء، حيث يشكل 41,7% من النساء في الضفة الغربية، و66,2% في قطاع غزة. في حين يستوعب القطاع الزراعي 34,1% في الضفة الغربية و16,6% في القطاع الصناعي، وتحديداً في صناعة الملابس والمنسوجات.

3- دراسة الأخفش، أروى محمد علي(2002) "عمل وإنتاج المرأة غير المنظور وعلاقته بدورها ومكانتها في المجتمع اليمني":

اتبعت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي، وشكلت محافظتا المحويت وأمانة العاصمة (صنعاء) المجال المكاني الرئيس للبحث.

هدفت الدراسة إلى التحقق من قضايا عدة من أهمها:

1- التعرف ميدانياً على نسبة عمل وإنتاج المرأة غير المنظور، وبيان قيمته الاقتصادية والاجتماعية، ومعرفة تأثير عمل وإنتاج المرأة غير المنظور في الناتج القومي والكشف عن مؤشرات العمل والإنتاج الحقيقي للمرأة غير المنظور أو غير المحتسب وتحديد دلالاته الاقتصادية والاجتماعية المختلفة.

2 - الكشف عن العلاقة بين العمل والإنتاج غير المنظور أو غير محتسب الأجر للمرأة، والعادات والتقاليد الاجتماعية السائدة وتأثيرها سلبياً وإيجابياً على وضع المرأة.

3 - الكشف عن العلاقة بين عمل وإنتاج المرأة غير المنظور ومدى تأثيره في عملية التنمية وبلورته وتطويره من واقع بلورة الحدود والمقاييس الكمية والكيفية لمقدار إسهامه في التنمية.

نتائج البحث غير معروضة.

4- دراسة إبراهيم محمد العلي، خالد أديب أحمد (2005): "الأعباء المنزلية التي تتحمّلها المرأة السورية".

هدفت الدراسة إلى معرفة متوسط عدد ساعات العمل المنزلي للمرأة بغية تقدير الأجر الشهري الذي يعادل الجهد المبذول من قبلها، لاستخدامه في تقدير ميزانية الأسرة من جهة، ولإدخاله في حسابات الدخل القومي من جهة أخرى.

اتبع الباحثان المنهج الوصفي التحليلي لعينة مكونة من 130 أسرة سحبت بطريقة عشوائية طبقية ومن مختلف المحافظات السورية.

اعتمدت الدراسة منهجي المسح الإحصائي والتحليل الوصفي. وقد استخدم الباحثان بعض الأدوات الإحصائية اللازمة مثل المتوسطات وحساب النسب والمعدلات وإجراء بعض الاختبارات الإحصائية.

خلصت الدراسة إلى النتائج الآتية:

* جميع النساء يقمن بجميع الأعمال المنزلية سواء كُنَّ عاملاتٍ أو غير عاملات، إلا أن المساعدات التي يتلقينها من قبل الرجل أو الأبناء أو البنات هي عبارة عن مساعدات في عمليات الجلي والكوي التي يمكن لأي شخص أن يقوم بها.

* إن متوسط عدد ساعات العمل اليومي للمرأة في المنزل أكبر من عدد ساعات العمل الوظيفي، فهي تعمل في المنزل (ومن دون تعطيل) حوالي 8 ساعات يومياً،

بينما يبلغ عدد ساعات العمل الوظيفي (ومن دون تعطيل) 6 ساعات فقط يومياً، وإن هذا العمل لا يدخل في حسابات دخل الأسرة ولا في حساب الناتج المحلي.

* إن عدد الساعات المخصصة للعمل المنزلي لا يختلف بين امرأة عاملة أو غير عاملة، فالعمل المنزلي يحتاج تقريباً إلى 8 ساعات يومياً تقوم به جميع النساء على حد سواء.

* إن درجة التعليم تؤثر في عدد ساعات العمل المنزلي، خاصة في الدرجات العليا، وإن متوسط عدد ساعات العمل المنزلي يتناسب عكساً مع درجة التعليم، ولكن مهما كانت درجة التعليم التي بلغتها المرأة، فإن العمل المنزلي يحتاج إلى عدد ساعات محدد للقيام به.

* تبذل المرأة العاملة جهداً حقيقياً لتحقيق الموازنة بين العمل خارج المنزل من جهة والقيام بالواجبات المنزلية من جهة أخرى، علماً أن معظمهن استطعن تحقيق هذا التوازن.

* إن الدخل الذي تحصل عليه المرأة العاملة يسهم في رفع المستوي الاقتصادي والاجتماعي للأسرة، مما يحسن من مستوى المعيشة بشكل عام، وذلك لأنها تقدّم ما تحصل عليه لخدمة الأسرة.

5- دراسة MH-OL **(2008): استطلاع حول "قيمة عمل ربة المنزل" في المملكة المتحدة:**

أظهر استطلاع للرأي شاركت فيه أكثر من 4 آلاف ربة منزل بريطانية قام به موقع بريطاني على الانترنت خاص بربات البيوت أن متوسط ساعات العمل اليومية لربة المنزل 9 ساعات. وهذا يعادل أكثر من 30 ألف جنيه سنوياً، أي أكثر من متوسط الأجور في بريطانيا البالغ 23.7 ألف جنيه. فيما لو أن ربة المنزل كانت تعمل خارج المنزل، وهو ما يعادل 4 آلاف دولار أمريكي شهرياً.

وقالت 71% من المشاركات في الاستفتاء إن إدارة البيت بشكل جيد هو مثل العمل بدوام كامل خارج المنزل.

ومن النتائج المهمة أن الأم تمضي 273 دقيقة يومياً في الاهتمام بالأطفال أي ما يعادل 5 ساعات تقريباً، وإذا حسبنا أن متوسط أجر الساعة الواحدة لمربية الأطفال هي ثمانية جنيهات فإن الأم تستحق 36.8 جنية عن رعاية الأطفال يومياً.

أما أعمال التنظيف والترتيب فتأخذ 71 دقيقة يومياً من وقتها وهو ما يعادل 7.1 جنيه يومياً و17.3 جنيه عن الطبخ يومياً كما قدم الموقع قيمة جميع الأعمال التي تقوم بها ربة المنزل.

6- فلاح الدلايين (2008): اتجاهات ربة المنزل الأردنية نحو أهمية مجالات العمل المنزلي.

هدفت الدراسة إلى تعرف اتجاهات ربة المنزل الأردنية نحو أهمية العمل المنزلي وتقديرها لحجم إنتاجيتها من خلال تحديد القيمة المادية والحافز الذي تستحقه. وقد تألفت عينة الدراسة من (1112) ربة منزل أردنية اختيرت بشكل عشوائي من مجتمع الدراسة.

ولتحقيق أهداف الدراسة قام الباحث بتطوير أداة لقياس الاتجاهات نحو أهمية العمل المنزلي.

وأسفرت الدراسة عن النتائج الآتية:

- وجود اتجاهات إيجابية لدى ربة المنزل الأردنية نحو أهمية العمل المنزلي وتفضيله.
- وجود فروق ذات دلالة إحصائية في اتجاهات ربة المنزل الأردنية لأهمية عملها المنزلي بمجالاته المختلفة مثل الحضانة والعلاقات الأسرية والمشاركات التطوعية، والمشاريع المنزلية وتعليم الأبناء واستغلال الوقت والخبرات. في حين لم توجد فروق ذات دلالة إحصائية لأثر ترشيد الاستهلاك في حجم إنتاجية ربة المنزل الأردنية.

– توصلت الدراسة إلى أن القيمة المادية لعمل ربة المنزل يعادل ما قيمته 300 دينار أردني فأكثر للشهر الواحد.

خلاصة عن الدراسات السابقة وموقع الدراسة الحالية منها:

تناولت الدراسات السابقة - وهي قليلة – قضية عمل المرأة غير المأجور وإشكالية تجاهل قيمته المالية. فقد أكد المسح الذي نفذته وزارة الزراعة (سورية) أهمية نشاط المرأة الزراعي، فضلاً عن دورها في العمل المنزلي وهي أنشطة غير مأجورة. وخلصت دراسة الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني إلى أن ما يبدو أنه تدنٍ في نسبة مشاركة المرأة الفلسطينية في القوى العاملة يعود إلى عدم احتساب قيمته لكونه في الغالب غير مدفوع الأجر. وكذلك هدفت دراسة الأخفش إلى تعرف نسبة عمل المرأة وإنتاجها غير المنظور، وبيان قيمته الاقتصادية والاجتماعية.

وكذلك هدفت دراسة إبراهيم وخالد إلى تقدير الأجر الشهري الذي يعادل الجهد المبذول من قبل المرأة السورية، وذلك من أجل استخدامه في تقدير ميزانية الأسرة من جهة، ولإدخاله في حسابات الدخل القومي من جهة أخرى.

وقارن استطلاع جرى في المملكة المتحدة ساعات عمل المرأة في المنزل وقيمته المالية مقارنة بقيمة عمل الرجل، فيما تناولت دراسة الدلايين اتجاهات ربة المنزل الأردنية نحو أهمية العمل المنزلي وتقديرها لحجم إنتاجيتها، وذلك من أجل تقدير قيمة هذا العمل مالياً.

ما يميز الدراسة الحالية أنها تناولت عمل كل من المرأة والرجل (المأجور وغير المأجور) بغية تعرف ميزان هذا العمل من خلال المدة والقيمة المالية لهذا العمل وعقد مقارنة بينها، فضلاً عن اختبار عدد من الفروض التي تتصل بعدد من خصائص المرأة وأسرتها وكذلك الرجل بغية تلمس الظاهرة المبحوثة بدقة أكبر.

ثامناً- مجتمع البحث وعينته:

1- مجتمع البحث: الأسر المقيمة في محافظات المنطقة الجنوبية من الجمهورية العربية السورية (دمشق، ريف دمشق، ودرعا والسويداء والقنيطرة).

2- عينة البحث: عينة عرضية مسحوبة من مدن وريف محافظات المنطقة الجنوبية من سورية مقدارها (120 أسرة) موزعة كما يأتي:

الجدول (1)

توزع الأسر بحسب مكان الإقامة الحالية

المحافظة	دمشق	ريف دمشق	درعا	القنيطرة	السويداء	إجمالي
العدد	41	42	16	10	11	120
%	34.2	35.0	13.3	8.3	9.2	100.00

تاسعاً- منهج البحث وأداته:

1- منهج البحث:

اختار الباحث المنهج الوصفي التحليلي والمنهج المقارن حيث تم جمع البيانات عن السلوك الملاحظ مباشرة: تسجيل جميع أنواع السلوك الصادرة عن الفرد أو الأفراد الملاحظين لفترة معينة (يوم واحد) يكتب الملاحظ سجلاً يروي فيه تتابع الأحداث زمنياً لكل عمل يقوم به الفرد أو الأفراد موضوع الملاحظة (الأعمال التي تؤدى خلال يوم محدد واحد من قبل أي فرد في الأسرة داخل المنزل ذات قيمة مالية (تحضير طعام، تسوق لحاجات المنزل، أعمال التنظيف، والترتيب والعناية بتعليم الأطفال، وتجهيز الملابس، والعناية بالحيوانات المنزلية، والزراعة المنزلية، ....) ثم جرت المقارنة بين واقع عمل كل من المرأة والرجل (المأجور وغير المأجور) من حيث الوقت الذي يستغرقه، والأجر المالي عنه.

2- أدوات البحث:

1- **بطاقة رصد (ملاحظة)**: وتضم ثلاثة جداول خصصت لكل من المرأة والرجل ولباقي أفراد الأسرة. يدون الملاحظ فيها الأعمال التي تؤدى خلال يوم محدد.

تضم بطاقة الرصد البيانات الآتية:

1. بيانات شخصية عن المرأة والرجل.
2. بيانات عن الأسرة ومسكنها.
3. قائمة رصد للأعمال المنزلية التي يمكن تقديرها مالياً (صنع الطعام، غسل الأطباق، غسل وكي الثياب...إلخ) في يوم الرصد من قبل المرأة، وأخرى للرجل، وثالثة لبقية الأفراد بحسب طبيعة العمل ومدة إنجازه.

2- **المقابلة الشخصية شبه المقننة** وتضم عدداً من الأسئلة المفتوحة ولكنها محددة المحتوى تدور حول الأعمال التي تتم بصورة دورية، ذات صلة بأعمال خدمة الأسرة وتوفير متطلبات معيشتها: وتتضمن الأعمال الموسمية (الدورية) مثل توفير المؤونة، أعمال الزراعة وأعمال المنزل الدورية: صيانة وتنظيف موسمي.

صدق الأدوات وثباتها: خضعت أداتاي البحث لإجراءات الصدق والثبات المعروفة:

- الصدق الظاهري (صدق المحكمين). عُرضت الأداتان على عدد من المتخصصين في بناء الأدوات، وخاصة التربويين. قدم المحكمون ملاحظاتهم بإضافة الأجهزة والأدوات المنزلية المساعدة المتوافرة في المنزل، والدخل من مصادر أخرى، وترتيب الأداة ليسهل تفريغها حسب وقت العمل وقيمته.(انظر الملحق).
- تجريب الأداتين (بطاقة الرصد والمقابلة شبه المقننة) على عينة استطلاعية، وتم جمع البيانات وتصويبها.
- **ثبات الأداة**: تم تطبيق بطاقة الرصد ذاتها على عينة استطلاعية، وجرى التأكد من ثباتها بطريقة الإعادة بفاصل مدته ثلاثة أسابيع وتم حساب معامل الاتساق بين نتائج التطبيقين باستخدام معامل الثبات كرونباخ ألفا والذي بلغ (0.78) وهو مؤشر جيد على ثبات الأداة.

إجراءات العمل:

جرى اختيار الملاحظين والمقابلين من طلاب السنة الرابعة (كلية التربية) وتدريبهم على القيام بالملاحظة والمقابلة. ثم قام الباحث بتفريغ محتوى البطاقات وفق نظام محدد مناسب للبيانات المطلوبة في البحث: الشخص الذي أدى العمل، نوع العمل، المدة الزمنية التي استغرقها كل عمل.

ولحساب قيمة العمل المنزلي (غير المأجور) الذي يؤدى من أفراد الأسرة، اعتمد الباحث مقاربة تقوم على حساب متوسط أجر عينة من العاملات في خدمة المنازل، ومتوسط أجر عينة من عاملات زراعيات (عمل موسمي: تعشيب، جني محاصيل، حصاد...إلخ) في عدد من القرى والبلدات، وحساب متوسط أجر الساعة لهؤلاء فبلغ مائة ليرة سورية، اعتمد الباحث المتوسط المذكور من أجل حساب قيمة العمل المؤدى، دون التمييز بين طبيعة الأعمال.

وهذا المنهج يختلف عما اتبعته دراسة (العلي،2005) في تقدير قيمة العمل المنزلي انطلاقاً من الحد الأدنى لأجر ساعة العمل (30 ل.س لكل ساعة عمل).

عاشراً- نتائج البحث:

بعد تفريغ بيانات الأداة الأولى بمساعدة برنامج SPSS قام الباحث بجمع الأوقات التي استغرقها كل عمل مدوّن فيها (وهي أعمال تم بذلها في يوم الرصد)، بالنسبة إلى المرأة والرجل وسائر أفراد الأسرة، وأضاف إليها الوقت الذي تستغرقه الأعمال الموسمية غير المأجورة.

1- خصائص العينة:

1/1- خصائص المسكن والأسرة:

1/1/1- خصائص المسكن:

ـ غالبية الأسر تقيم في مساكن تملكها (83.3%) فيما نسبة قليلة تقيم في مساكن مستأجرة (15%). والمساكن موزعة بحسب عدد غرفها بين (44%) تضم 1-3 غرف و(49%) تضم 4-6 غرف.

الجدول (2)

توزع الأسر بحسب نوع حيازة المسكن وعدد الغرف فيه.

البيان	نوع حيازة المسكن				عدد الغرف			
	مُلك	إيجار	أخرى	إجمالي	1-3	4-6	7 وفوق	إجمالي
عدد	100	18	2	120	53	59	8	120
%	83.3	15.0	1.7	%100	44.2	49.2	6.6	%100

ــ وكما أوضحت النتائج فقد أصبحت الثلاجة من تجهيزات غالبية الأسر، فنحو 97% منها تقتني ثلاجة. ونحو ثلاثة أرباع الأسر (74.2%) لديها مكنسة كهربائية، وكذلك انتشر استعمال الغسالة الآلية (66.7%) من الأسر، والعصارة الكهربائية (67.5%) والفرامة الكهربائية (52.5%) من الأسر. في حين لم ينتشر استخدام الميكرويف والجلاية الآلية.

الجدول (3)

توزع الأسر بحسب توافر التجهيزات المنزلية المساعدة في العمل المنزلي

نوع الخدمة	مكنسة كهربائية	ثلاجة	غسالة عادية	غسالة آلية	ميكرويف	جلاية	فرامة كهربائية	عصارة كهربائية
عدد	89	116	61	80	16	4	63	81
%	74.2	96.7	50.8	66.7	13.3	3.3	52.5	67.5
إجمالي	120	120	120	120	120	120	120	120

2/1/1- خصائص الأسرة:

بلغ متوسط حجم الأسرة في العينة 6.83 فرداً موزعة على فئات على النحو الآتي:

ثلث عدد الأسر (العينة) ذات حجم صغير ومتوسط، ضمت رجلين فقط وثلاثة أولاد كحد أعلى. (2-5 أفراد).

مقابل 45% منها ضمت بين (6-8 أفراد). وارتفع العدد إلى أكثر من تسعة أفراد لدى نحو 5/1 من الأسر.

وبحسب بنيتها فقد كانت غالبية الأسر(90%) ذات بنية نواتية مؤلفة من جيلين،والباقي (10%) بنيتها ممتدة أي تضم أكثر من جيلين.

الجدول (4)

توزع الأسر بحسب حجمها (عدد أفرادها) وبنيتها

بنية الأسرة		فئات حجم الأسرة				المتوسط
زواجية	ممتدة	2-5	6-8	9 وفوق	إجمالي	
108	**12**	40	54	26	120	6.83
90.0	**10.0**	33.3	45.0	21.6	%100.0	

3/1- خصائص الرجل والمرأة:

1/3/1- العمر الحالي: نحو نصف الرجال (46%) من عمر 50 سنة وفوق، مقابل 22% من النساء. فنحو نصف عددهن (48%) راوحت أعمارهن بين الـــ 40- 50 سنة.

الجدول (5)

توزع الرجال والنساء بحسب العمر بالسنوات:

فئات العمر	الرجل		المرأة	
	عدد	%	عدد	%
19 ودون	-	-	1	0.8
25> -20	-	-	6	5.0
30 > -25	4	3.3	11	9.2
35> -30	11	9.2	11	9.2
40> -35	8	6.7	7	5.8
45> -40	12	10.0	30	25.0
50> -45	29	24.2	27	22.5
+ 50	55	45.8	27	22.5
غير مبين	1	0.8	-	-
إجمالي	120	100.0	120	100.0

2/3/1- الوضع التعليمي: تميز الرجال بانخفاض حالات الأمية بينهم إلى، 7.5% مقابل 16.7% لدى النساء، فيما تساويا عند مستوى التعليم الأساسي، مع وجود فروق قليلة بين الجنسين في مستوى الشهادات لصالح الرجال.

الجدول (6)

توزع الرجال والنساء حسب المستويات التعليمية

المستوى التعليمي	الرجل		المرأة	
	عدد	%	عدد	%
أمي وملم	9	7.5	20	16.7
ابتدائي وإعدادي	41	34.2	42	35.0
ثانوي	29	24.2	23	19.2
معهد وفوق	40	33.3	35	29.2
غير مبين	1	0.8	-	-
إجمالي	120	100.0	120	100.0

3/3/1- الحالة العملية: وفيما ترتفع نسبة المشتغلين بأجر بين الرجال إلى 80% في حين تنخفض إلى 31% من النساء.

الجدول (7)

توزع الرجال والنساء حسب الحالة العملية:

الحالة العملية	الرجل		المرأة	
	عدد	%	عدد	%
مشتغل	96	80.0	37	30.8
غير مشتغل	23	19.2	83	69.1
غير مبين	1	0.8	-	-
إجمالي	120	100.0	120	100.0

2- العمل المأجور للرجل والمرأة:

1/2- مدة العمل المأجور:

بلغت نسبة المشتغلين من الرجال بالعمل الرئيس (80.0%). مقابل (30.8 %) للنساء. تختلف مدة العمل بين الجنسين: (62.2%) من الرجال المشتغلين يعملون 8 ساعات وأكثر يومياً مقابل 29% من النساء المشتغلات يستمر عملهن اليومي الوقت المذكور.

فغالبية المشتغلات (63.2%) يعملن بين (5-7 ساعات) مقابل (31.6%) من الرجال المشتغلين. ويمارس 23.3% من الرجال عملاً ثانياً في القطاع الخاص، ويمثلون 28% من المشتغلين بالفعل. يمارسون مهناً متنوعة. 78.5% منهم يقضون خمس ساعات ودون في العمل الثاني.

الجدول (8)

توزع الرجال والنساء بحسب ساعات العمل المأجور(الرئيس)

ساعات العمل	الرجل		المرأة	
	عدد	%	**عدد**	**%من المشتغلين**
5 >	6	6.1	2	5.4
8 > 5	31	31.6	24	64.8
8 وأكثر	61	62.2	11	29.7
إجمالي مشتغلين	98	100.0	37	100.0
غير مشتغل	22	18.3	83	69.2
إجمالي العينة	120	100.0	120	100.0

هذا وبلغ متوسط عدد ساعات العمل المأجور الإجمالي عند الرجال (7.26 ساعة) يومياً، مقابل ساعتين. (1.98 ساعة) للنساء العاملات بأجر.

الجدول (9)

المتوسطات الحسابية لساعات العمل المأجور للرجل والمرأة.

البيان	**العدد**	**القيمة الصغرى**	**القيمة الكبرى**	**المجموع**	**المتوسط الحسابي**	**الانحراف المعياري**
متوسط ساعات العمل المأجور للرجل	120	0.00	18.00	871.90	7.26	3.87
متوسط ساعات العمل المأجور للمرأة	120	0.00	9.00	238.60	1.98	3.05

2/2- قيمة العمل المأجور للرجل والمرأة:

1/2/2- الرجل: أكثر من نصف عينة الرجال (55%). لم تتجاوز مداخليهم من العمل المأجور الخمسة عشر ألف ليرة سورية شهرياً فهم من ذوي الدخل المنخفض. و35% تراوحت دخولهم بين 15- 30 ألف ل.س و9% فاقت مداخليهم الثلاثين ألف ل.س.وبلغ متوسط الدخل الشهري (16855ل.س). ارتفع إلى (17 ألف ليرة) عند حسابه للمشتغلين فقط

الجدول (10)

توزع الرجال والنساء بحسب إجمالي قيمة الدخل المادي من العمل المأجور.

فئات الدخل	العمل المأجور	
ألف. ل.س	**عدد**	%
> 10	37	30.8
15 > 10	28	23.3
20 > 15	24	20
25 > 20	8	6.7
30 > 25	10	8.3
30 +	11	9.2
لا يوجد دخل	2	1.7
إجمالي	120	100.0
متوسط الدخل	16855 ل.س شهرياً	

ملاحظة: تم جمع البيانات عام 2009

2/2/2- المرأة: لم يتجاوز دخل 30% من النساء من العمل المأجور 15 ألف ليرة شهرياً. ويمثلن 83% من النساء العاملات فعلاً. مقابل 55.0% للرجال. فهم أعلى دخلاً من النساء.

بلغ متوسط الأجر للعاملات فعلاً بالنسبة لكامل العينة (3940).ارتفع إلى (11.00 ألف ليرة).لدى حسابه بالنسبة للمشتغلات بالفعل.

الجدول (11)

توزع النساء المشتغلات بحسب الدخل

فئات الدخل ألف. ل.س	العمل المأجور		% من العاملات
	عدد	%	
> 10	18	15	41.8
15 > 10	18	15	41.8
20 > 15	3	2.5	8.8
20 +	4	3.3	9.3
لا يوجد دخل	77	64.2	100.0
إجمالي	120	100.0	43
المتوسط الحسابي	**3940.83** ل. س		

هذا وبلغ متوسط الدخل من العمل المأجور (خارج المنزل) للنساء والرجال (20795ل.س). نصيب المرأة منه: 18.9% مقابل 81% للرجل.

الجدول (12)

المتوسط الحسابي للدخل من العمل المأجور للرجل والمرأة معاً

العدد	120
القيم المفقودة	**0**
المتوسط الحسابي (**شهرياً**)	**20796.73ل.س**

3- العمل المنزلي (غير المأجور):

1/3- ما مقدار ساعات العمل التي تُصرف لخدمة المنزل؟ وما نصيب كل من المرأة والرجل وسائر أفراد الأسرة من هذا الوقت؟

1- **المرأة:** 75% من النساء يبذلن ست ساعات وفوق في أعمال المنزل منهن نحو 46% ينفقن ثماني ساعات وأكثر. وبالتالي فـ25% تنخفض ساعات عملهن إلى ما دون ست ساعات. وبلغ متوسط ساعات العمل المنزلي للمرأة = 7.4 ساعة.

الجدول (13)

توزع النساء بحسب ساعات العمل في المنزل

ساعات العمل يومياً	العدد	%
أقل من أربع	6	5.0
أربع وأقل من ست	24	20.0
ست وأقل من ثماني	35	29.2
ثماني وأكثر	55	45.8
إجمالي العينة	120	100.0

2- الرجل: أقل من ثلث عينة الأزواج 30% يسهمون في العمل المنزلي غير المأجور 66.6% منهم ينفقون أقل من ساعتين يومياً، مقابل 30.6% يعملون لأكثر من ساعتين.(بلغ متوسط ساعات العمل المنزلي للرجل = 0.57 ساعة).

الجدول (14)

توزع الرجال بحسب ساعات العمل المنزلي

ساعات العمل يومياً	العدد	%
أقل من ساعة	4	11.1
1-2 ساعة	20	55.5
أكثر من ساعتين	11	30.6
إجمالي المساهمين	36	**30.0**
غير مساهم	84	70.0
إجمالي العينة	120	100.0

2- **سائر أفراد الأسرة**: في نحو نصف الأسر (49.2%) نجد بعضاً من الأولاد من يسهم في العمل المنزلي في27.0% منها ينخفض الإسهام إلى أقل من ساعتين مقابل الإسهام أعلى (أكثر من أربع ساعات) لدى 37.3% من الأسر وقد بلغ (متوسط ساعات العمل المنزلي لأفراد الأسرة = 1.75 ساعة).

الجدول (15)

توزع الأسر بحسب ساعات عمل باقي الأفراد في المنزل

ساعات العمل يومياً	العدد	%
أقل من ساعتين	16	27.0
من 2-4 ساعات	21	35.6
أكثر من 4 ساعات	23	39.0
إجمالي المساهمين	**59**	**49.2**
غير مساهم	61	50.8
إجمالي العينة	120	100.0

الجدول (16)

متوسط ساعات العمل المنزلي

المساهمون	العدد	القيمة الصغرى	القيمة الكبرى	المجموع	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
المرأة	120	1.30	12.00	886.10	7.38	2.40
سائر الأفراد	120	0.00	15.30	210.15	1.75	2.63
الرجل	120	0.00	4.00	69.30	0.57	1.11
المتوسط	9.71 ساعة يومياً					

وهكذا بلغ متوسط ساعات العمل المبذول في المنزل 9.7 ساعة أي (9 ساعات و42 دقيقة يومياً) يكون نصيب المرأة منها 7.4 ساعات (7 ساعات و24 دقيقة)، مقابل 0.57 ساعة (34 دقيقة يومياً) تقريباُ للرجل، و1.8 ساعة (ساعة و48 دقيقة) لسائر أفراد الأسرة. وهكذا فإن 76% من وقت العمل غير المأجور يكون من نصيب المرأة مقابل 18% لسائر أفراد الأسرة، فيما يكون نصيب الرجل 5.9%.

ولدى التدقيق في جنس المسهمين في العمل المنزلي من الأولاد نجد أن غالبيتهم (81.7%) من الإناث. وقلة من الذكور(5%). فيما جاءت الإسهامات الأخرى مشتركة. (إناث وذكور).

الجدول (17)

المساهم الرئيس في الأعمال المنزلية من الأولاد في الأسرة

المساهمون	التكرار	النسبة المئوية
الإناث	49	81.7
الذكور	3	5.0
مشترك	8	13.3
المجموع العام	60	100

2/3- قيمة العمل (غير المأجور)المؤدى في المنزل من قبل جميع المشاركين فيه ونصيب كل منهم.

كما هو مبين في الجدول (18) تراوحت قيمة العمل المنزلي لغالبية النساء (77%) منهن مابين 20-30 ألف ليرة سورية شهرياً، فيما قُدرت لغالبية (72%) من الرجال المسهمين في العمل المنزلي بأقل من عشرة آلاف ل.س، وقدرت لـ (54%) من سائر الأفراد المسهمين بأقل من 20 ألف ل.س شهرياً.

الجدول (18)

توزع الأسر بحسب القيمة المادية المقدرة عن العمل المنزلي للمسهمين فيه

فئات الدخل	المرأة		الرجل		سائر الأفراد	
آلاف. ل.س	عدد	%	عدد	%	عدد	%
10 >	5	4.1	26	72.0	34	57.6
20 >	41	34.2	10	28.0	20	33.9
30 >	51	42.5	-	-	3	5.0
30 +	23	19.2	-	-	2	3.3
إجمالي	120	100.0	120	100	120	
لا يوجد عمل		-	84	70	61	50.8

وبلغ متوسط القيمة المقدرة عن العمل المبذول في المنزل (29535 ل.س) شهرياً

الجدول (19)

متوسط ما تحققه الأسرة من دخل (مقدر) للعمل المنزلي شهرياً

القيمة المقدرة للعمل المنزلي للجميع	العدد	القيمة الصغرى	القيمة الكبرى	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
	120	10500.00	61500.00	29535.00	10846.23

تتوزع بحسب المسهمين في هذا العمل على النحو الآتي:

(22403 ل.س) للمرأة. و(1787ل.س) للرجل. و(5343ل.س) لسائر المسهمين (البنات والبنون).

الجدول (20)

متوسط القيمة المالية المقدرة للعمل المنزلي شهرياً موزعة بحسب المسهمين

المسهمون	العدد	القيمة الصغرى	القيمة العليا	المتوسط لحسابي	الانحراف المعياري
المرأة	120	4500	36000	22403.73	7193.421
الرجل	120	.	12000	1787.05	3392.195
سائر الأفراد	120	-	46500	5343.75	7954.246

3/3- ميزان العمل المأجور والمقدر لكل من الرجل والمرأة:

لدى النظر في ساعات العمل التي يتم بذلها (داخل المنزل وخارجه) لكل من المرأة والرجل وما يقابلها من قيم مالية حقيقية ومقدرة نجد أن متوسط ساعات إجمالي أعمال الرجل بلغت (7.84 ساعة يومياً)، بلغت قيمتها المنظورة (المأجورة) وغير المنظورة (المقدرة) (18643ل.س شهرياً).

في مقابل ذلك بلغ متوسط ساعات عمل المرأة (المأجور وغير المأجور) (9.4 ساعة يومياً) بلغت قيمتها المنظورة (المأجورة) وغير المنظورة (المقدرة) (26344 ل.س شهرياً)

وهكذا يمكن القول أنه في مقابل كل 100 ل.س يسهم الرجل في توفيرها لأسرته، تسهم المرأة بـ 141ل.س.(انظر الجدول 21)

الجدول (21)

متوسط دخل كل من الرجل والمرأة من العملين المأجور والمقدر(المنزلي)

المسهمون بالعمل	ساعات العمل وقيمتها	العدد	أدنى قيمة	أعلى قيمة	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري
الرجل	إجمالي الدخل المأجور والمقدر	120	0.00	150000.00	18643.40	16643.95
	إجمالي ساعات العمل المبذول	120	0.00	18.30	7.84	3.88
المرأة	إجمالي الدخل المأجور والمقدر	120	4500.00	41250.00	26344.58	19353.30
	إجمالي ساعات العمل المبذول	120	1.30	16.30	9.37	3.06

رابعاً- الفرضيات:

1- توجد علاقة ارتباط دالة بين ساعات العمل المنزلي للنساء وأعمارهن

أفاد اختبار بيرسون أن قيمة ر 0.174 وهي دالة إحصائياً عند مستوى دلالة 0.05 لأن قيمة الاحتمال بلغت 0.029 <0.05، أي يوجد علاقة ارتباطية طردية ولكنها ضعيفة.

الجدول (22)

العلاقة بين ساعات العمل المنزلي للنساء وأعمارهن

البيـــــــان	العدد	قيمة الارتباط ر بيرسون	قيمة الاحتمال
العلاقة بين ساعات العمل المنزلي والعمر للمرأة	120	0.174 +	0.029

2- توجد علاقة ارتباط دالة بين ساعات العمل المنزلي للنساء ومستوياتهن التعليمية.

يبين الجدول (23) أن قيمة ر بلغت - 0.25 وهي دالة إحصائياً عند مستوى دلالة 0.01 لأن قيمة الاحتمال بلغت 0.05>0.06 بالتالي يوجد علاقة ارتباطيه عكسية بين ساعات العمل المنزلي وتعليم المرأة، بدءاً بالحد من الأدنى لساعات العمل (1.30 ساعة).

الجدول (23)

العلاقة بين ساعات العمل المنزلي والمستوى التعليمي للمرأة

البيـــــان	العدد	قيمة الارتباط ر بيرسون	قيمة الاحتمال
العلاقة بين ساعات العمل المنزلي وتعليم المرأة	120	- 0.25	0.006

3- توجد فروق دالة بين متوسطات ساعات العمل المنزلي للمرأة تبعاً لحالتها العملية

بالنظر إلى الجدول (24) يبدو وجود فروق لصالح المرأة التي لا تعمل، كون قيمة ت تساوي 4.06 وهي دالة إحصائياً عند مستوى دلالة 0.05 لأن قيمة الاحتمال بلغت 0.05>0.00. فالمرأة التي لا تعمل بأجر (خارج المنزل) تبذل ساعات عمل أكثر من المرأة العاملة بأجر.

الجدول (24)

الفروق بين متوسطات ساعات العمل المنزلي للنساء تبعاً للحالة العملية المرأة

الحالة العملية للمرأة	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة ت	درجة الحرية	قيمة الاحتمال
تعمل	37	6.12	1.69	4.06	118	0.000
لا تعمل	83	7.94	2.46			

4- توجد علاقة ارتباط دالة بين ساعات العمل المنزلي للمرأة وعدد غرف المسكن

بلغت قيمة ر 0.094 وهي غير دالة إحصائياً لأن قيمة الاحتمال بلغت 0.05<0.309، بالتالي لا يوجد علاقة ارتباطية بين ساعات العمل المنزلي وعدد غرف المنزل.

الجدول (25)

العلاقة بين عدد الغرف وساعات عمل المرأة في المنزل

البيان	العدد	قيمة الارتباط ر بيرسون	قيمة الاحتمال
العلاقة بين ساعات العمل المنزلي وعدد الغرف	120	0.094	0.309

5- توجد علاقة ارتباط دالة بين ساعات العمل المنزلي للمرأة وعدد أفراد أسرتها:

بلغت قيمة ر 0.405 وهي دالة إحصائياً لأن قيمة الاحتمال بلغت 0.05>0.00، بالتالي يوجد علاقة ارتباطيه طردية بين ساعات العمل المنزلي وعدد أفراد الأسرة.

الجدول (26)

العلاقة بين عدد أفراد الأسرة وساعات العمل المنزلي

البيان	العدد	قيمة الارتباط ر بيرسون	قيمة الاحتمال
العلاقة بين ساعات العمل المنزلي وعدد أفراد الأسرة	120	0.405	0.000

6- توجد فروق دالة بين متوسطات ساعات العمل المنزلي للنساء بحسب متغير الأجهزة المنزلية

أفاد اختبار التباين وجود **فروق** بين الأسر من حيث ساعات العمل المنزلي تبعاً لتوافر الأجهزة المنزلية (غسالة آلية ــ مكنسة كهربائية ــ عصارة كهربائية ــ مايكرويف)، أي تزداد ساعات العمل المنزلي لدى الأسر التي لا تمتلك الأجهزة المذكورة، وتلك الفروق جوهرية فيما يتعلق بتوفر الغسالة الآلية كون قيمة ت بلغت 2.05 وهي دالة إحصائياً عند مستوى دلالة 0.05 لأن قيمة الاحتمال بلغت 0.05>0.04. فيما كانت

الفروق ظاهرية (غير دالة إحصائياً) فيما يتعلق بالأجهزة الأخرى. (انظر الجدول 27).

الجدول (27)

الفروق بين متوسطات ساعات العمل المنزلي بحسب متغير الأجهزة المنزلية

الأجهزة المنزلية		العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة ت	درجة الحرية	قيمة الاحتمال
غسالة آلية	توجد	80	9.24	3.41	2.05	118	0.042
	لا توجد	40	10.66	4.01			
مكنسة كهربائية	توجد	89	9.42	3.28	1.49	118	0.137
	لا توجد	31	10.54	4.02			
عصارة كهربائية	توجد	81	9.39	3.20	1.40	118	0.163
	لا توجد	39	10.37	4.26			
مايكروويف	يوجد	16	9.28	3.96	0.51	118	0.608
	لا يوجد	104	9.78	3.55			

7- توجد علاقة ارتباط دالة بين ساعات العمل المنزلي للرجل ومستواه التعليمي.

يبين الجدول (28) أن قيمة ر بلغت 0.036 وهي غير دالة إحصائياً لأن قيمة الاحتمال بلغت 0.05<0.692، بالتالي لا يوجد علاقة ارتباطية بين ساعات العمل المنزلي والمستوى التعليمي للرجل.

الجدول (28)

العلاقة بين المستوى التعليمي للرجل وساعات العمل المنزلي

	العدد	قيمة الارتباط ر بيرسون	قيمة الاحتمال
العلاقة بين ساعات العمل المنزلي وعدد الغرف	120	0.036	0.692

8- توجد فروق دالة بين متوسطات ساعات العمل (المأجور والمنزلي) للنساء بحسب المستوى التعليمي.

يبين الجدول (29) اختبار تحليل التباين وجود فروق دالة إحصائياً عند مستوى دلالة 0.005 إذ بلغت قيمت ف 8.984 وهي دالة إحصائياً لأن قيمة الاحتمال بلغت 0.05>0.00، بالتالي نقبل الفرضية.

الجدول (29)

الفروق بين متوسطات ساعات العمل خارج المنزل وداخله للنساء بحسب المستوى التعليمي

	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	قيمة الاحتمال
بين المجموعات	210.125	3	70.042	8.984	0.000
داخل المجموعات	904.319	116	7.796		
المجموع	1114.444	119			

وعند إجراء اختبار المقارنات المتعددة LSD بين متوسطات ساعات العمل خارج وداخل المنزل للنساء بحسب المستوى التعليمي تبين أن الفروق كانت لصالح النساء من المستوى الجامعي مقابل سائر المستويات التعليمية انظر الجدول(30)

الجدول (30)

المقارنات المتعددة بين ساعات العمل الكلي للنساء بحسب المستوى التعليمي

LSD		متوسط الاختلاف	قيمة الاحتمال
المجموعة أ	المجموعة ب		
أمي	أساسي	-.50226	.509
	ثانوي	-1.34967	.117
	جامعي	-3.37893*	.000
أساسي	أمي	.50226	.509
	ثانوي	-.84741	.244
	جامعي	-2.87667*	.000
ثانوي	أمي	1.34967	.117
	أساسي	.84741	.244
	جامعي	-2.02925*	.008
جامعي	أمي	3.37893*	.000
	أساسي	2.87667*	.000
	ثانوي	2.02925*	.008

9- توجد فروق دالة بين متوسطات ساعات العمل الإجمالية (المأجور والمقّدر) لكل من المرأة والرجل.

أفاد اختبار التباين وجود فروق دالة إحصائياً لصالح المرأة، كون قيمة ت بلغت 3.38 وهي دالة إحصائياً عند مستوى دلالة 0.05 لأن قيمة الاحتمال بلغت 0.001<0.05 ونقبل الفرضية.

الجدول (31)

الفروق بين متوسطات ساعات العمل الإجمالية بين الرجل والمرأة

	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة ت	درجة الحرية	قيمة الاحتمال
الرجل	120	7.84	3.88	3.38	238	0.001
المرأة	120	9.37	3.06			

10- توجد فروق دالة بين متوسطات قيمة العمل الإجمالية(المأجور والمقدّر) لكل من الرجل والمرأة.

أفاد اختبار الفروق وجود فروق دالة إحصائياً لصالح المرأة، كون قيمة (ت) بلغت 4.63 وهي دالة إحصائياً عند مستوى دلالة 0.05 لأن قيمة الاحتمال بلغت 0.00<0.05 ونقبل الفرضية.

الجدول(32)

الفروق بين متوسطات قيمة العمل الإجمالية بحسب متغير الرجل والمرأة

	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة ت	درجة الحرية	قيمة الاحتمال
الرجل	120	18643.40	16643.95	4.63	238	0.000
المرأة	120	26344.58	7392.14			

خامساً- تفسير النتائج ومناقشتها:

عندما يبلغ إسهام المرأة 18.9% من **إجمالي الدخل المنظور للعائلة**، مقابل 81% للرجل، يمكن فهم الجذر الاقتصادي للسلطة الذكورية في الأسرة والمجتمع. فالمجتمع يعترف بالدخل المرئي.

وعندما تفيدنا نتائج هذه الدراسة بأن **متوسط ساعات العمل (غير المأجور) المبذول في المنزل وخارجة من قبل جميع المسهمين** فيه بلغ (9 ساعات و42 دقيقة يومياً) ونصيب المرأة منها (7 ساعات و24 دقيقة)، مقابل (34 دقيقة يومياً) للرجل، و(ساعة و48 دقيقة) لسائر أفراد الأسرة. يكون 76% من وقت العمل غير المأجور من نصيب المرأة، مقابل 18% لسائر أفراد الأسرة، غالبيتهم (81.7%) من الإناث، فيما يكون نصيب الرجل 5.9% منه.

ولدى النظر في متوسط **القيمة المقدرة عن العمل غير المأجور المبذول في الأسرة** من قبل جميع المسهمين (29535 ل.س) شهرياً، بلغ إسهام المرأة فيه (22403

ل.س)، مقابل (1787 ل.س) للرجل. و(5343 ل.س) لسائر المسهمين (البنات والبنون).

ولدى النظر في متوسط وقت العمل المبذول داخل المنزل وخارجه (ميزان العمل المأجور والمقدر) لكل من الرجل والمرأة نجده موزعاً بين الرجل (7.84 ساعة يومياً)، وقيمتها المنظورة (المأجورة) وغير المنظورة (المقدرة) (18643ل.س شهرياً). مقابل (9.4 ساعة يومياً) وقيمتها (26344 ل.س شهرياً). أي في مقابل كل 100 ل.س يسهم الرجل في توفيرها لأسرته، تسهم المرأة في 141ل. وإسهام الإناث من بين الأولاد كان الأكبر في العمل غير المأجور، ما يعنى التمييز على أساس الجنس.

إذن، هناك حسابان للدخل المادي على مستوى الأسرة: حساب تقليدي يأخذ بعين التقدير الدخل المنظور الناتج عن العمل المأجور وهذا حساب ذكوري يظهر فيه الرجل المعيل الأساسي لأسرته. وحساب غير تقليدي يؤكد أن العمل المبذول - طالما أن له قيمة اقتصادية واجتماعية نافعة للأسرة والمجتمع- له قيمة مالية سواء أكان مأجوراً (منظوراً) أم غير مأجور، ويمكن تقديره (حسابه) بأساليب وأدوات إحصائية واقتصادية جديدة، عندئذٍ تدخل المرأة - التي تصنف كربة منزل (لا تعمل) ويتم إخراجها من قوة العمل لتبدو مستهلكة ومُعالة من قبل الرجل- في تصنيف القوة العاملة. فمساهمة المرأة في الحياة الاقتصادية انطلاقاً من أسرتها ليس أقل من إسهام الرجل ويمكن أن تتفوق عليه في حالات كثيرة.

إن البحث في عمق هذه الظاهرة - تجاهل عمل المرأة، وبخاصة عملها المنزلي- يمكن أن يوصلنا إلى حقيقة القيم والأفكار التي تتحدّث عن تقديس دور المرأة في العائلة كزوجة وأم، بوصفه (الدور) وظيفة اجتماعية ترتبط بقيم أخلاقية. بالتالي، فإن العمل المنزلي ورعاية الأطفال يكلّفان المرأة وقتاً ومجهوداً ويصبحان واجباً يومياً تحصل المرأة في مقابله مديحاً زائفاً يتم تدريسه في المدارس والجامعات. ويأخذ الحيز

الواسع في النقاشات حول "فضيلة" الأمومة وأهميتها على شاشات التلفزة و حلقات الحوار التي تدّعي مناصرة المرأة.

إن هذا الوصف للدور الذي تقوم به المرأة في المنزل، هو محاولة لفصل تلك الوظيفة عن علاقتها المباشرة بعلاقات الإنتاج والإنتاج نفسه. فالعمل المنزلي الذي تقوم به المرأة من تحضير المأكل والمشرب وأعمال التنظيف والغسيل، إنما هي خدمات نراها تُباع في السوق بشكل يومي، بينما تقوم الملايين من النساء بهذا العمل من دون أن يتقاضين أجراً.

عندئذٍ يمكن النظر إلى الأسرة بوصفها مؤسسة إنتاج مستقلة تعمل على زيادة أرباح النظام الاقتصادي القائم على الاستغلال، وبشكل مجاني، وذلك من خلال العمل غير المأجور الذي تقوم به المرأة بشكل خاص من تربية وتنشئة العمّال/العاملات المستقبليين.

وهكذا يتم توجيه البحوث والدراسات، وبالتالي الحسابات الاقتصادية والاجتماعية لمصلحة الطبقات الاستغلالية، فمن المعروف أن وراء مناهج البحث وأدوات القياس للظاهرات الاجتماعية أيديولوجيات توجه تلك المناهج نحو مسارات تتلاءم وتلك القيم.

من هذا المنطلق، فإن الرجل كما المرأة معني مباشرة ومن خلال مصلحة عضوية واقتصادية بالتخلي عن ذكوريته وبالنضال مع المرأة من أجل تكريس هذا الوعي واقعاً معيشاً.

سادساً- المقترحات:

سوف يكون لنتائج حساب قيمة العمل المبذول بطريقة غير تقليدية آثار كبرى سوف ترتب واقعاً وموقعاً جديداً للمرأة في أسرتها وفي المجتمع: له أبعاده الاقتصادية، والاجتماعية، والنفسية، والإنسانية.وهو أحد شروط تحررها والسير على طريق التنمية المستدامة.

وعليه يمكن تقديم المقترحات والتوصيات الآتية:

1- تطوير المناهج التعليمية بما يحسن من النظرة إلى المرأة ويكرس المساواة الفعلية بعيداً عن الصورة النمطية السائدة واستبدالها مفاهيم النوع الاجتماعي بها من خلال اهتمام التربية بتقديم المعلومات عن التمييز بين الجنسين وما يترتب على ذلك من نتائج تضر بمصالح المرأة والأسرة والمجتمع والتنمية المستدامة.

2- تعبئة المؤسسات الحكومية ذات العلاقة والمنظمات غير الحكومية والتنظيمات المحلية من أجل التوعية بحقوق المرأة من خلال وضع برامج ترويجية لذلك.

3- تفعيل الدور التوعوي لوسائل الإعلام ليؤدي دوره التنموي من خلال غرس قيم العدالة وتكافؤ الفرص، والتأكيد على مبدأ الشراكة بين الرجل والمرأة في الأعمال المنزلية والحقلية.

4- الاستمرار بمراجعة القوانين المتصلة بحقوق المرأة كي تتمتع بحقوقها غير منقوصة.

5- إعادة النظر بأساليب الحساب الاقتصادي التقليدية، واعتماد أساليب جديدة تأخذ البعد الجنسوي في الحسبان.

6- إعادة النظر بمناهج المسوح الاقتصادية (مسح قوة العمل، والمسوح الديمغرافية). وعدّ العمل المنزلي بين الأعمال ذات المردود الاقتصادي، الأمر الذي سوف يؤدي إلى تغيير موقع المرأة ومكانتها في الأسرة والمجتمع.

7- إجراء المزيد من الدراسات حول العمل غير المأجور وخصوصاً العائلي منه. واستنباط طرائق جديدة لتقييمه اقتصادياً على مستوى الأسرة والمجتمع.

مراجع البحث:

- الأخفش أروي، محمد على (2002): "**عمل وإنتاج المرأة غير المنظور وعلاقته بدورها ومكانتها في المجتمع اليمني**". رسالة ماجستير، استرجع بتاريخ 2010/12/15 على الرابط.

- http://www.yemen-nic.info/contents/studies/detail.php?ID=12109

- الأمم المتحدة UNFPA (1994): **نشرة قضايا سكانية**.

- الأمم المتحدة UNFPA (2000): **تقرير حالة سكان العالم 2000**

- الأمم المتحدة UNFPA (2005): **تقرير حالة سكان العالم 2005**

- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2000): " **واقع وآفاق المشروعات النسوية الصغيرة في الأراضي الفلسطينية**".

- الكسندر، باتريشا (2000): **مسرد المفردات في الاقتصاد الكلي من منظور جندري، المانيا، معهد دراسات التنمية**، استرجع بتاريخ 2011/10/10 على الرابط. www.ids.ac.uk/bridge GTZ

- رئاسة مجلس الوزراء (2003): **المجموعة الإحصائية، المكتب المركزي للإحصاء**، دمشق.

- رئاسة الجمهورية العربية السورية (2010): **قانون العمل المرسوم التشريعي** رقم *17 تاريخ 2010/3/29*.

- زريق، هدى (2000): تدعيم دوري المرأة المنزلي والاقتصادي، استرجع بتاريخ 2010/10/20 على الرابط. www.balagh.com/woman/shaksi

- محمد العلي، إبراهيم ، أديب أحمد، خالد (2005): "**الأعباء المنزلية التي تتحمّلها المرأة السورية**" **مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية** عدد 27 (3).

- المكتب المركزي للإحصاء (2010): **مسح قوة العمل، دليل الباحث**، دمشق. - هيئة الإذاعة البريطانية (2008): **استطلاع MH-OL حول " قيمة عمل ربة المنزل" في المملكة المتحدة،**

استرجع بتاريخ 2010/7/20 على الرابط .http://news.bbc.co.uk/hi/arabic/news

- هيئة تخطيط الدولة (2004): *تقرير التنمية البشرية* 2004، دمشق.

- موسى، دعد(2003): **دور أطراف الإنتاج الثلاثة في تذليل المعوقات التي تواجه المرأة العاملة في ممارسة نشاطاتها المختلفة" ندوة "مساهمة المرأة العربية في الحياة الاقتصادية والعمل النقابي والخدمات الاجتماعية وأهمية تذليل المعوقات التي تعترضها**" في دمشق 19-24 نيسان 2003، استرجع بتاريخ 2010/8/20 على الرابط.

www.amanjordan.org/aman_studies/wmview.php?ArtID=55

- Desai. Sonalde, Jain. Devaki, Maternal Employment and Changes in Family Dynamics: The Social Context of Women's Work in Rural South India, Population and Development Review, No. 1, March, 1994.

- Regional Office for Asia and the Pacific (1999): Rural women and food security in Asia and the Pacific: Prospects and paradoxes... FAO Valuation of unpaid work.

- Sen, Amartya (1999): Development as Freedom, New York, Alfred A. Knopf.

تاريخ ورود البحث إلى مجلة جامعة دمشق 2011/9/4